Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

05 Juillet 2011
05 يوليوز 2011

بيان اليوم

في إطار ملاحظته للاستفتاء بالعديد من المدن

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يسجل أي إخلال أو شوائب في عمليات التصويت

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تبين، أوليا وعلى العموم، أنه أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة، بأن العملية «تمت في الأحوال المقررة في القانون ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر».

وأوضح المجلس، في بلاغ بخصوص سير عملية الملاحظة النوعية لاستفتاء فاتح يوليوز، أنه سيعمل في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها، سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية، أو خلال هذا الاستحقاق، مستحضرا في ذلك أيضا الممارسات الفضلى المعمول بها في دول أخرى.

وأضاف المجلس أنه قام، في إطار ممارسته لاختصاصاته وللمهام الموكولة إليه، طبقا لمقتضيات المادة 25 من الظهير المحدث له، بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، الذي جرى يوم فاتح يوليوز 2011، وذلك بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية.

وأشار إلى أن عملية الملاحظة شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة، حيث همت مدن الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وأسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة.

وقد نظم المجلس لفائدة الملاحظين دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد، وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة، أطرها خبير دولي وخبير وطني، كما اعتمد ملاحظو المجلس أيضا على التراكم الذي حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال ملاحظته للانتخابات التشريعية لسنة 2007 وكذا الانتخابات الجماعية لسنة 2009.

كما قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبقا للمادة 21 من ظهير إحداثه، بتنسيق عملية الملاحظة التي قام بها الملاحظون التابعون للنسيج الجمعوي والبالغ عددهم 184 ملاحظا، موزعين على 36 عمالة وإقليم، حيث لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا.

وبلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا، اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع فضلا عن استمارة موجهة للملاحظة سير الحملة الاستفتائية، خلال يومي الأربعاء والخميس الأخيرين، هذا فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوب وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

كما قام المجلس بإعداد وتوزيع شارات خاصة على جميع الملاحظين المعنيين الذين التحقوا بأماكن تواجد مكاتب الملاحظة عبرالمدن التي وقع عليها الاختيار. وقد اعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية، حيث شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية، ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها، وكذا توفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط ولاسيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

ومن جهتها قدمت وزارة الداخلية للمجلس مختلف التسهيلات ووجهت دورية في الموضوع للجهات المختصة على الصعيد المحلي من أجل تسهيل ولوج الملاحظين لمختلف المكاتب التي وقع عليها الاختيار للقيام بالملاحظة.

وقد قام ملاحظو المجلس بعملية الملاحظة على ثلاث مراحل شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاقة عملية الاقتراع، ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الزوال، وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بنفس مواقع الاقتراع، وذلك بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظة وملاحظ، في ثلاثة مكاتب مختلفة، حتى تتحقق الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة. وقد شملت عملية الملاحظة 147 مكتب اقتراع.

Revue de l'Homme

Libération

Le CNDH évaluant l'opération de vote

"Aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés"

Suite de la première page

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que les opérations de vote pour le référendum se sont déroulées dans «les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés».

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes, à savoir Casablanca, Rabat, Laâyoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaârfa et Smara, a fait savoir le CNDH.

Le CNDH a également assuré la coordination de l'opération d'observation effectuée par l'équipe du tissu associatif dont 184 observateurs ont supervisé l'opération référendaire dans 493 bureaux au niveau de 36 préfectures et provinces.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Le Conseil a, dans le cadre de sa mission, mené une observation qualitative dans la mesure où l'opération d'observation a porté sur la période de la campagne référendaire, notamment en ce qui concerne le respect des lois en vigueur, la disponibilité des équipements et dispositifs requis pour le déroulement du référendum, ainsi que le respect de toutes les conditions nécessaires au bon déroulement du scrutin.

Les représentants du Conseil prendront part à l'opération de décompte final des voix qui aura lieu le 8 juillet, selon le Code électoral, au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du tribunal de première instance, a fait savoir le communiqué.

Revue de Presse Homme

الأحداث المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : الاستفتاء احترم القانون

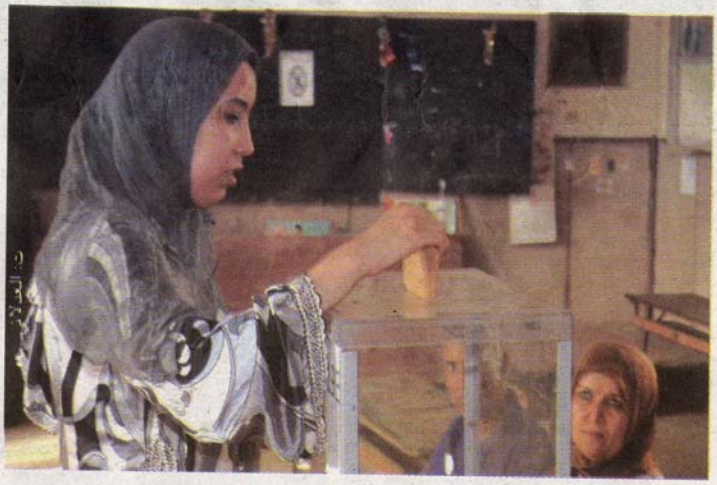

ناخبة تدلي بصوتها في الاستفتاء الدستوري يوم الجمعة الماضي

عمليات التصويت خلال الاستفتاء «تمت في الأحوال المقررة في القانون ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر». تلك خلاصة التقارير التي اشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة. والمجلس يذهب أبعد من ذلك، حين يشير في بلاغ صحفي أنه سيعمل في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها ، سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية ، أو خلال هذا استفتاء الفاتح من يوليوز.

الملاحظة التي قام بها المجلس للاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور تمت بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية. وشملت عملية الملاحظة مدن الدارالبيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة. وقبل ذلك كان المجلس قد نظم لفائدة الملاحظين دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية و القوانين الوطنية ذات الصلة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام أيضا بتنسيق عملية الملاحظة التي قام بها الملاحظون التابعون للنسيج الجمعوي والبالغ عددهم 184 ملاحظا، موزعين على 36 عمالة وإقليما ، حيث لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا. أما الملاحظون التابعون للمجلس فبلغ عددهم 48 ملاحظة وملاحظا، اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية، خلال يومي الأربعاء والخميس ، هذا فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوب وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

واعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية، حيث شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية ، ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها، وكذا توفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط لاسيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

وقام ملاحظو المجلس بعملية الملاحظة، على ثلاث مراحل شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاقة عملية الاقتراع ، ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الزوال، وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بنفس مواقع الاقتراع، وذلك بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظة وملاحظ ، في ثلاثة مكاتب مختلفة، حتى تتحقق الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة. وقد شملت عملية الملاحظة 147 مكتب اقتراع.

Revue de Presse

الخبر
AL KHABAR

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الدولة احترمت القانون يوم الاستفتاء

سامي المودني

لم يسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أي «إخلال أو شوائب تذكر»، خلال مراقبته لسير عمليات التصويت في استفتاء يوم فاتح يوليوز بمجموعة من مراكز الاقتراع، مؤكدا أن العملية «تمت في الأحوال المقررة في القانون». موقف المجلس استند إلى عملية ملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، والتي شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة، مثل مدن الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وأسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة، بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية.

وتسمح المادة 25 من الظهير المحدث للمجلس، في إطار ممارسته لاختصاصاته وللمهام الموكولة إليه، بمراقبة سير عمليات الاقتراع. ووفق بلاغ صادر عن المجلس، فإن «وزارة الداخلية قدمت للمجلس مختلف التسهيلات ووجهت دورية في الموضوع للجهات المختصة على الصعيد المحلي، من أجل تسهيل ولوج الملاحظين لمختلف المكاتب التي وقع عليها الاختيار للقيام بالملاحظة».

وأعلن المجلس أنه سيعمل، في تقريره النهائي، على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية.

في هذا السياق، صرح إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن «المجلس قام بإعداد تقرير بناء على التراكم الذي حققناه في مراقبة عمليات الاقتراع». ورفض اليزمي، في تصريح لـ«الخبر»، التعليق على موقف بعض الجمعيات الحقوقية التي انتقدت سير عمليات التصويت يوم الاستفتاء، مكتفيا بالقول إن «حرية التعبير مضمونة في البلاد لجميع المواطنين، وهذه الجمعيات عبرت عن مواقفها بكل حرية». وكانت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قد أكدت أن جمعيتها بصدد إنجاز تقرير يتضمن وثائق ومستندات تؤكد حصول خروقات في عملية الاستفتاء على الدستور، التي جرت يوم الجمعة الماضي. في المقابل، قال كمال الحبيب، منسق «النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات»، إن «كل هيئة جمعوية أو حقوقية لها أسلوب معين في الاشتغال»، معتبرا أن «عملية مراقبة الاقتراع لديها ضوابط ويجب احترام مساطر معينة ومضبوطة». وأعلن الحبيب أن «النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات» سيصدر تقريرا نهائيا يتضمن تقييمه لسير عملية الاقتراع يوم الاستفتاء الذي صوت لصالحه المغاربة بأغلبية تجاوزت نسبة 98 في المائة.

وذكر بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس نظم لفائدة الملاحظين دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات، طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد، وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة، أطرها خبير دولي وخبير وطني. وبلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا، اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية، خلال يومي الأربعاء والخميس الماضيين، بالإضافة إلى المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوبة وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

وأضاف بلاغ «المجلس» أنه قام بإعداد وتوزيع شارات خاصة على جميع الملاحظين المعنيين الذين التحقوا بمكاتب الملاحظة عبر المدن التي وقع عليها الاختيار. واعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية، حيث شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية، ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها، وتوفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط، لاسيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

وقام ملاحظو المجلس بعملية المراقبة على ثلاث مراحل، شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاق عملية الاقتراع، ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الزوال، وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بنفس مواقع الاقتراع، وذلك بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظ في ثلاثة مكاتب مختلفة، «حتى تتحقق الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة»، يقول بلاغ المجلس، مشيرا إلى حضور ممثليه خلال عمليات الإحصاء النهائية، يوم الجمعة 8 يوليوز 2011.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عمليات التصويت خلال الاستفتاء تمت دون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تبين ، أوليا وعلى العموم ، أنه أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة ، بأن العملية «تمت في الأحوال المقررة في القانون ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر».

وأوضح المجلس ، في بلاغ بخصوص سير عملية الملاحظة النوعية لاستفتاء فاتح يوليوز ، أنه سيعمل في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها ، سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية ، أو خلال هذا الاستحقاق ، مستحضرا في ذلك أيضا الممارسات الفضلى المعمول بها في دول أخرى.

وأضاف المجلس أنه قام ، في إطار ممارسته لاختصاصاته وللمهام الموكولة إليه ، طبقا لمقتضيات المادة 25 من الظهير المحدث له ، بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور ، الذي جرى يوم فاتح يوليوز2011 ، وذلك بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية.

وأشار إلى أن عملية الملاحظة شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة ، حيث همت مدن الدارالبيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة.

وقد نظم المجلس لفائدة الملاحظين دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد ، وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة ، أطرها خبير دولي وخبير وطني ، كما اعتمد ملاحظو المجلس أيضا على التراكم الذي حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال ملاحظته للانتخابات التشريعية لسنة 2007 وكذا الانتخابات الجماعية لسنة 2009 .

و قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، طبقا للمادة 21 من ظهير إحداثه ، بتنسيق عملية الملاحظة التي قام بها الملاحظون التابعون للنسيج الجمعوي والبالغ عددهم 184 ملاحظا ، موزعين على 36 عمالة وإقليما ، حيث لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا.

وبلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا ، اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع، فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية ، خلال يومي الأربعاء والخميس ، هذا فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوبة وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.

كما قام المجلس بإعداد وتوزيع شارات خاصة على جميع الملاحظين المعنيين الذين التحقوا بأماكن تواجد مكاتب الملاحظة عبر المدن التي وقع عليها الاختيار. وقد اعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية ، حيث شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية ، ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها ، وكذا توفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط ولاسيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.

ومن جهتها قدمت وزارة الداخلية للمجلس مختلف التسهيلات ووجهت دورية في الموضوع للجهات المختصة على الصعيد المحلي من أجل تسهيل ولوج الملاحظين لمختلف المكاتب التي وقع عليها الاختيار للقيام بالملاحظة.

وقد قام ملاحظو المجلس بعملية الملاحظة ، على ثلاث مراحل ، شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاقة عملية الاقتراع ، ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الزوال ، وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بنفس مواقع الاقتراع ، وذلك بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظة وملاحظ ، في ثلاثة مكاتب مختلفة ، حتى تتحقق الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة. وقد شملت عملية الملاحظة 147 مكتب اقتراع.

كما سيحضر ممثلو المجلس عمليات الإحصاء النهائية ، التي ستتم يوم الجمعة 8 يوليوز2011 ، حسب مدونة الانتخابات ، في اللجن الإقليمية للإحصاء على مستوى العمالات التي باشر فيها المجلس عملية الملاحظة والتي يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية.

وعلى المستوى المركزي بالمجلس، تتابع عملية الملاحظة لجنة للإشراف تتلقى مختلف المعطيات من جميع الملاحظين ، حيث تتم معالجتها معلوماتيا بناء على منهجية خاصة ، وذلك من أجل تفريغ الاستمارات وإعداد تقرير أولي في انتظار إصدار تقرير شمولي في الموضوع طبقا للمعايير التي أعدها المجلس في هذا الصدد.

Revue de Presse du Conseil

أخبار اليوم المغربية

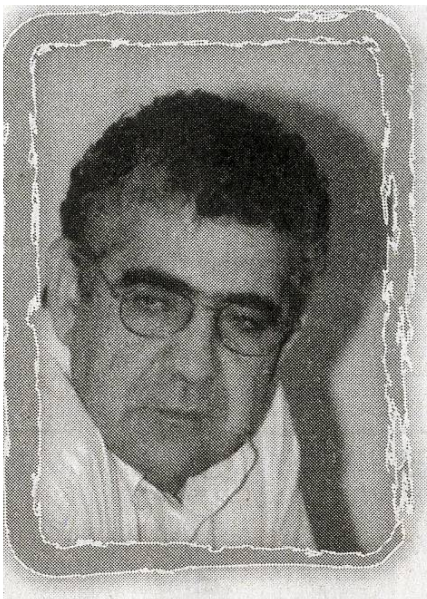

■ إدريس اليزمي ■

«يمكن القول أن الوثيقة الدستورية تتميز بـ5 مبادئ أساسية: -1 أهمية المرجعية الحقوقية الكونية -2 الإقرار بالتعدد ليس فقط في المكون اللغوي والهوية، بل أيضا في المجتمع والفاعلين -3 المساواة بين الرجل والمرأة تعزيزا لديمقراطية النوع -4 الحكامة الجيدة التي تحدد المسؤولية وتضمن المحاسبة -5 الديمقراطية التشاركية من خلال عدد من الفصول».

● «الاتحاد الاشتراكي»

Revue de Presse du Conseil Na

أخبار اليوم المغربية

نتائج مراقبة اليازمي لمكاتب التصويت لا تقبل التعميم

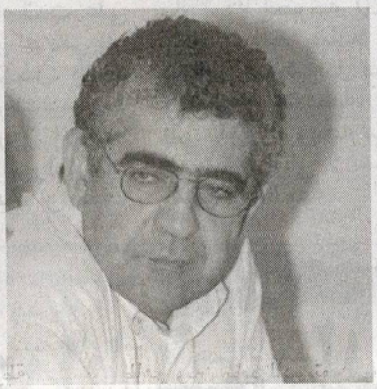

أكد مصدر بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مكاتب التصويت التي شملها ملاحظوه بالمراقبة خلال الاستفتاء على الدستور، الجمعة الفائت، لا يمكن بأي حال أن تعمم على باقي مكاتب التصويت على صعيد التراب الوطني. وقال المصدر ذاته، إن بلاغ المجلس حين أشار إلى عدم تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر خلال عمليات التصويت، فإنه لم يكن يقصد التعميم على جميع مكاتب التصويت بل فقط على العينة التي شملتها ملاحظة المجلس، والتي لا تشكل سوى نسبة صغيرة من مجموع المكاتب.

وأشار المصدر إلى أن المجلس قدم لائحة مسبقة بمكاتب التصويت التي ستشملها عمليات الملاحظة، وبالتالي، كان مؤكدا عدم وقوع أي شيء من شأنه أن يمس بعملية التصويت داخلها.

التقرير النهائي للمجلس الذي لن يصدر قريبا، بحسب تقدير مصدرنا، سيحاول تركيب الصورة العامة لعملية التصويت، دون إغفال أي خروقات قد تأكد منها، ومن ثم «كان بلاغ المجلس للاستئناس فقط، ولا يمكن بناء أي تقييمات نهائية عليه». وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد لاحظ سير الاقتراع في 493 مكتبا.

Revue de Presse du Conseil National

AL BAYANE

Selon le CNDH

Les opérations de vote n'ont été entachées d'aucune irrégularité

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que les opérations de vote pour le référendum se sont déroulées dans "les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés".

Dans un communiqué publié au sujet de l'observation qualitative du référendum sur le projet de nouvelle constitution, qui a eu lieu vendredi dernier, le Conseil a souligné qu'il présentera, dans son rapport final, des propositions et des recommandations concernant les réformes qu'il juge nécessaire d'introduire dans l'arsenal juridique régissant l'opération électorale à partir de données accumulées durant les précédentes élections législatives et communales.

Dans le cadre de ses compétences et des missions qui lui sont dévolues conformément à l'article 25 du Dahir portant sa création, le Conseil a procédé, en coordination avec les services concernés du ministère de l'Intérieur, à l'observation du référendum sur le projet de nouvelle constitution qui a eu lieu le 1er juillet.

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes à savoir Casablanca, Rabat, Laayoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara, a fait savoir le CNDH.

Le Conseil, poursuit le communiqué, a organisé des sessions de formation au profit des observateurs en matière de suivi des opérations électorales conformément aux critères internationaux en vigueur et aux lois nationales y afférentes. Ces sessions de formation ont été encadrées par un expert international et un autre marocain, a indiqué la même source, ajoutant que le CNDH a su tirer profit de l'expérience accumulée par son prédécesseur, le CCDH, à travers l'observation des élections législatives de 1997 et des échéances communales de 2009.

Le CNDH a également assuré, conformément à l'article 21 du Dahir l'instituant, la coordination de l'opération d'observation effectuée par l'équipe du tissu associatif dont 184 observateurs ont supervisé l'opération référendaire dans 493 bureaux au niveau de 36 préfectures et provinces.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Le Conseil a, dans le cadre de sa mission, mené une observation qualitative dans la mesure où l'opération d'observation a porté sur la période de la campagne référendaire, notamment en ce qui concerne le respect des lois en vigueur, la disponibilité des équipements et dispositifs requis pour le déroulement du référendum, ainsi que le respect de toutes conditions nécessaires au bon déroulement du scrutin.

Le communiqué indique, en ce sens, que le ministère de l'Intérieur a mi à la disposition du Conseil toutes les facilités nécessaires à l'accomplissement de sa mission.

L'opération d'observation menée par le CNDH s'est faite en trois phases ayant suivi et accompagné, respectivement, les phases d'ouverture des bureaux de vote, le scrutin et les opération de dépouillement, a poursuivi le communiqué, notant que l'opération d'observation a concerné 143 bureaux de vote.

Les représentants du Conseil prendront part à l'opération de décompte final des voix qui aura lieu le 8 juillet, selon le code électoral, au niveau des commissions provinciales de décompte présidées par le président du tribunal de première instance, a fait savoir le communiqué.

Libération

Le CNDH évaluant l'opération de vote : « aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés»

L'USFP : le peuple marocain a opté pour la réforme et par là même pour la reconstruction d'institutions démocratiques

Comme cela a été toujours le cas quand il s'agit des grands événements concernant le pays, l'Union socialiste des forces populaires a pleinement rempli son devoir en animant de manière aussi responsable qu'efficace la campagne référendaire. Action accomplie dans le sens de la mobilisation des citoyens pour les inciter à contribuer au choix démocratique.

Réuni vendredi sous la présidence du Premier secrétaire du parti, Abdelouahed Radi, le Bureau politique a eu à prendre note d'un rapport sur le déroulement de la campagne référendaire du parti concernant la nouvelle Constitution. Dans ce rapport, il est indiqué que durant cette campagne, le parti est parvenu à couvrir toutes les régions du Royaume à travers l'organisation de meetings locaux et régionaux auxquels ont participé un grand nombre de citoyennes et citoyens et qui ont été encadrés par les membres du Bureau politique, du Conseil national, les femmes ittihadies, des membres de la Jeunesse ittihadia ainsi que par des militants du parti.

Le Bureau politique, tout en suivant avec grand intérêt les résultats du référendum historique concernant la nouvelle Constitution dont le taux de participation a dépassé les 73%, souligne dans un communiqué que le peuple marocain a couronné sa participation au débat sur le projet de nouvelle Constitution par une large adhésion au chantier de réformes, avec responsabilité, liberté et maturité.

A travers ce choix, le peuple marocain se prononce pour la réforme en tant que voie pour la reconstruction d'institutions démocratiques fortes à même de conforter les acquis et d'ouvrir de nouveaux horizons de développement politique, économique, social et culturel répandant aux ambitions et attentes des Marocains et renforçant la position du Royaume à l'échelle arabe, africaine et internationale.

Le Bureau politique s'est félicité du climat qui a marqué la campagne référendaire, soulignant à cet égard que tous les courants, favorables et défavorables, au projet de Constitution ont eu l'occasion de s'exprimer à travers les médias audiovisuels.

Il a également tenu à saluer l'enthousiasme et l'esprit de responsabilité dont ont fait preuve tous les Ittihadis lors de la campagne d'explication du contenu du projet de Constitution ainsi que le mémorandum du parti appelant à garder le même climat de mobilisation pour faire réussir les prochaines étapes de ce chantier.

Par ailleurs, le BP a félicité l'ensemble des Marocains pour leur participation active et leur soutien au projet de réforme, pour leur adhésion à la campagne référendaire de l'USFP.

LARBI BOUHAMIDA

Suite page 2

Libération

Bras-de-fer entre «20 février» et «pro-Constitution»

Echauffourées à Casablanca

Les militants du Mouvement du 20 février n'en démordent pas. Hier, ils ont été 20.000 personnes, selon les organisateurs (8.000 selon d'autres sources officielles) de tous âges, jeunes, chômeurs et retraités, à se donner rendez-vous à Sbata, quartier populaire au sud de Casablanca, pour protester contre les résultats du référendum et revendiquer des réformes démocratiques plus profondes.

Arrivés en cortèges de tous les quartiers de la ville blanche, les manifestants brandissaient des portraits de Kamal Al-Amari décédé le 2 juin après avoir été blessé le 29 mai par les forces de l'ordre lors d'un rassemblement à Safi et scandaient des slogans dénonçant la répression des manifestations tout en revendiquant davantage de démocratie.

Sur les pancartes on pouvait lire, entre autres : «Halte à la falsification de la volonté du peuple», ou «Non à une Constitution octroyée»... Trompettes, sifflets et applaudissements ont ponctué les pas des marcheurs et leur ont permis d'aller jusqu'au bout de leur mission.

Pourtant, ces militants du Mouvement du 20 février n'ont pas été les seuls maîtres de la rue dans ce quartier. Des manifestants pro-Constitution sont également sortis manifester, mais parfois violemment. Ils étaient venus exprimer leur amour pour S.M. le Roi et leur adhésion à la nouvelle Loi fondamentale soumise vendredi dernier au référendum.

Des pierres et d'autres projectiles ont été lancés par eux sur les manifestants du 20 février qui répliquaient en levant les bras vers le ciel en scandant des slogans contre la violence. Au bout de deux heures et 15 minutes, les manifestants se sont finalement dispersés dans le calme, en se donnant rendez-vous dimanche prochain. Casablanca n'a pas été la seule ville où pareilles manifestations se sont déroulées. D'autres villes du Royaume ont enregistré la sortie de milliers de personnes. Ce fut notamment le cas de Rabat et Tanger où selon certaines estimations, le nombre de manifestants était respectivement de 4.000 et de 10.000.

HASSAN BENTALEB

Revue de presse

العيون بريس
جريدة الكترونية مغربية تجدد على مدار الساعة
الرئيسية | اتصل بنا

الصبار: الاستفتاء حول الدستور مر بدون خروقات

ضيف في 04 يوليوز 2011 الساعة 42 : 01

العيون بريس سيدي ملوك / هبة بريس

«الإستفتاء تم في الأحوال المقررة في القانون ودون تسجيل أي إخلال أو شوائب تذكر»، هذا ما سجله المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قال إن ذلك « تبين له، أوليا وعلى العموم، أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة»، في انتظار إصدار تقرير مفصل حول العملية وأيضا قرار المحكمة الدستوري.

وقال المجلس في بلاغ له بخصوص سير عملية الملاحظة النوعية لاستفتاء فاتح يوليوز حول الدستور، أنه سيعمل «في تقريره النهائي على تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن الإصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية، بناء على ما تراكم لديه من معطيات خلال عمليات الملاحظة التي باشرها، سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية أو الجماعية، أو خلال هذا الاستحقاق، مستحضرا في ذلك أيضا الممارسات الفضلى المعمول بها في دول أخرى».
وأضاف أنه «قام في إطار ممارسته لاختصاصاته وللمهام الموكولة إليه، طبقا لمقتضيات المادة 25 من الظهير المحدث له، بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، الذي جرى يوم فاتح يوليوز 2011 , وذلك بتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الداخلية».
وأشار إلى أن عملية الملاحظة شملت العديد من المدن في مختلف جهات المملكة، حيث همت مدن الدارالبيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة، شارك فيها ملاحظين شاركوا في دورة تكوينية خاصة في موضوع ملاحظة الانتخابات طبقا للمعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد، وكذا القوانين الوطنية ذات الصلة، أطرها خبير دولي وخبير وطني , كما اعتمد ملاحظو المجلس أيضا على التراكم الذي حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال ملاحظته للانتخابات التشريعية لسنة 2007 وكذا الانتخابات الجماعية لسنة 2009 .
كما قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان , طبقا للمادة 21 من ظهير إحداثه , بتنسيق عملية الملاحظة التي قام بها الملاحظون التابعون للنسيج الجمعوي والبالغ عددهم 184 ملاحظا، موزعين على 36 عمالة وإقليم، حيث لاحظوا سير الاقتراع في 493 مكتبا.
وبلغ عدد الملاحظين التابعين للمجلس 48 ملاحظة وملاحظا , اعتمدوا في عملية الملاحظة على استمارة خاصة بعملية الاقتراع فضلا عن استمارة موجهة لملاحظة سير الحملة الاستفتائية , خلال يومي الأربعاء والخميس , هذا فضلا عن المتابعة الإعلامية لما تنشره وسائل الإعلام المكتوب وبعض مواقع الصحافة الإلكترونية.
كما قام المجلس بإعداد وتوزيع شارات خاصة على جميع الملاحظين المعنيين الذين التحقوا بأماكن تواجد مكاتب الملاحظة عبر المدن التي وقع عليها الاختيار. وقد اعتمد المجلس أسلوب الملاحظة النوعية , حيث شملت عملية الملاحظة فترة الحملة الانتخابية , ومدى التقيد بالقوانين المعمول بها , وكذا توفير التجهيزات ومختلف المستلزمات المتعلقة بالعملية الاقتراعية ومرورها في أحسن الشروط ولاسيما من حيث احترام جميع الضوابط طبقا للمعايير المعتمدة دوليا في هذا المجال.
وقد قام ملاحظو المجلس بعملية الملاحظة , على ثلاث مراحل شملت في مرحلة أولى افتتاح مكاتب التصويت وانطلاقة عملية الاقتراع , ثم تلتها متابعة الاقتراع في مكاتب أخرى خلال الزوال , وأخيرا ملاحظة سير عمليات الفرز في مكاتب أخرى بنفس مواقع الاقتراع , وذلك بمعدل ثلاث زيارات لكل ملاحظة وملاحظ , في ثلاثة مكاتب مختلفة , حتى تتحقق الأهداف النوعية المتوخاة من عملية الملاحظة. وقد شملت عملية الملاحظة 147 مكتب اقتراع.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

كما سيحضر ممثلو المجلس عمليات الإحصاء النهائية , التي ستتم يوم الجمعة 8 يوليوز 2011 , حسب مدونة الانتخابات , في اللجن الإقليمية للإحصاء على مستوى العمالات التي باشر فيها المجلس عملية الملاحظة والتي يرأسها رئيس المحكمة الابتدائية.

وعلى المستوى المركزي بالمجلس تتابع عملية الملاحظة لجنة للإشراف تتلقى مختلف المعطيات من جميع الملاحظين , حيث تتم معالجتها معلومياتيا بناء على منهجية خاصة وذلك من أجل تفريغ الاستمارات وإعداد تقرير أولي في انتظار إصدار تقرير شمولي في الموضوع طبقا للمعايير التي أعدها المجلس في هذا الصدد.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

aufait
portail d'info du quotidien aufait

Référendum
Aucune irrégularité à signaler selon le CNDH

Le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) a affirmé que les opérations de vote pour le référendum se sont déroulées dans “les conditions énoncées par la loi et aucune irrégularité ni manquement n'ont été enregistrés”, indique un communiqué relayé par l'agence MAP.

Dans le cadre de ses compétences et des missions qui lui sont dévolues conformément à l'article 25 du Dahir portant sa création, le CNDH a procédé, en coordination avec les services concernés du ministère de l'Intérieur, à l'observation du référendum sur le projet de nouvelle Constitution qui a eu lieu le 1er juillet.

L'opération d'observation a concerné plusieurs villes, à savoir Casablanca, Rabat, Laayoune, Agadir, Safi, Dakhla, Tanger, Boujdour, Bouaarfa et Smara.

Composée de 48 membres, l'équipe d'observateurs du CNDH s'est basée dans son travail sur le remplissage d'un questionnaire relatif à l'opération de vote et un autre consacré au suivi du déroulement de la campagne référendaire durant les journées de mercredi et de jeudi, outre le suivi médiatique à travers notamment les articles de presse.

Par ailleurs, le Conseil a souligné qu'il présentera, dans son rapport final, des propositions et des recommandations concernant les réformes qu'il juge nécessaire d'introduire dans l'arsenal juridique régissant l'opération électorale à partir de données accumulées durant les précédentes élections législatives et communales.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

العلم
لسان حزب الإستقلال
تأسست في 11 شتنبر سنة 1946

48ملاحظ من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يسجلوا أي خرق في الاستفتاء

قال بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان إن الاستفتاء على الدستور الجديد مر بدون تسجيل أي خروقات أو شوائب تذكر.
وجاء في بلاغ للمجلس، صدر أخيرا، أنه و في إطار ممارسة اختصاصاته والمهام الموكولة إليه، قام بملاحظة الاقتراع المرتبط بالاستفتاء حول الدستور، بمدن الدار البيضاء والرباط والعيون وأكادير وآسفي والداخلة وطنجة وبوجدور وبوعرفة والسمارة، بتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية، وتبين له، "أوليا و على العموم، أثناء ملاحظة سير عمليات التصويت في المكاتب المنتقاة في عينة الملاحظة" ، عدم وجود أي خروقات أو شوائب تذكر.
وأضاف البيان أن المجلس سيصدر تقرير مفصل و نهائي حول الاستفتاء الدستوري ليوم الفاتح من يوليوز 2011، وسيرفق باقتراحات و توصيات بشأن الإصلاحات الضرورية إدخالها على المنظومة القانونية للعمليات الانتخابية.
ويذكر أن عدد الملاحظين التابعين للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بلغ 48 ملاحظاً، وقام المجلس بتنسيق عملية الملاحظة لمراقبين من المجتمع المدني بلغ عددهم 184 مراقب، توزعوا على 36 عمالة و إقليم، في قرابة 500 مكتب تصويت.

4/7/2011

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Tous pour un nouveau Maroc

Par Aboubacar Yacouba BARMA
Lundi, 04 Juillet 2011 18:05

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

C'est presque un plébiscite et on pouvait imaginer l'émotion du ministre de l'Intérieur, Taib Cherkaoui, proclamant, vendredi dernier et tard dans la soirée mais aussi samedi matin, de manière solennelle, les premiers résultats officiels mais partiels et provisoires du scrutin référendaire. Selon les premiers chiffres, sur les 13 millions de Marocains inscrits sur les listes électorales, 9.881.922 ont accompli leur devoir civique, soit un taux de participation de 73,46%. Comme il fallait s'y attendre, le «OUI» a recueilli 9.653.492 voix, soit 98,50 %. Le dépouillage ne concerne pour le moment que 94 % de l'ensemble des bureaux de vote à l'échelle nationale, mais déjà la tendance se dégage, en attendant les chiffres des bureaux de vote extérieurs où près de 2,5 millions des concitoyens ont été appelés à s'exprimer aussi au niveau de 520 bureaux de vote installés dans les ambassades et consulats marocains à l'extérieur. Toujours selon les chiffres provisoires, hors les MRE annoncés par le département de l'Intérieur, on a dénombré 81.712 bulletins nuls, alors que le «NON» a recueilli moins de 2% de l'ensemble des suffrages exprimés.

Le taux de participation, principal enjeu du scrutin est assez marquant. En se mobilisant à plus de 72%, les Marocains ont ainsi exprimé non seulement leur adhésion à la nouvelle Constitution, mais aussi et surtout le degré de leur mobilisation pour accompagner le processus de réformes politiques engagé depuis le discours royal du 9 mars dernier.

Taux lourd de sens

C'est surtout en milieu rural et principalement dans les provinces du Sud que le taux de participation a été des plus élevés. La région de Oued Eddahab-Lagouira arrive en tête, avec un taux de l'ordre de 92,19%, suivie par celle de Guelmim-Smara, avec 86,76 % et de Laâyoune-Boujdour-Sakia Al Hamra avec 84,05%. Parmi les régions où le taux a été moins significatif comparé à la moyenne nationale, on retrouve le Grand Casablanca avec 57,17% et celle de l'Oriental où le taux s'est établi à 63,99%. De l'avis du président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, «le taux de participation au référendum constitutionnel, tel qu'il a été annoncé, constitue un tournant décisif dans l'histoire du Maroc». Cet avis est partagé par tous les experts universitaires et personnalités politiques, qui voient à travers ce vote massif et net des Marocains, une réelle prise de conscience des enjeux et défis démocratiques du nouveau Maroc.

Transparence

Le scrutin, qui a requis 320.000 agents électoraux au niveau des 39.969 bureaux de votes, s'est déroulé dans des conditions de transparence totale. Sous la supervision du Conseil national des droits humains, 233 observateurs se sont rendus au niveau de 641 bureaux de vote répartis sur les différentes régions du pays et 536 journalistes ont été accrédités pour couvrir l'évènement, dont 169 étrangers. Taib Cherkaoui a profité de la conférence de presse pour délivrer quelques chiffres relatifs à la campagne électorale qui a précédé le scrutin. Selon

le ministre de l'Intérieur, la révision exceptionnelle des listes électorales générales a permis l'inscription de plus de 1,10 million de citoyens sur les listes électorales. Après l'établissement définitif des listes électorales générales et leur traitement informatique, le corps électoral national s'élève à 13.106.948 électeurs, dont les 30% sont des jeunes de moins de 35 ans. Concernant l'opération de retrait et de distribution des cartes électorales, qui s'est poursuivie jusqu'au jour du scrutin référendaire, elle a permis, à la date du 30 juin, le retrait de 95% des cartes d'électeurs. Lors de la campagne référendaire, près de 4.392 activités ayant mobilisé plus de 3.386.000 participants ont été effectuées par les différents institutions et partis politiques, structures associatives, professionnelles et syndicales, qui se sont déclarées en faveur du projet constitutionnel. Ceux qui ont préféré le boycott ont eu droit à quelques manifestations publiques et distributions de tracts. Selon les chiffres officiels, les partisans du boycott ont tenu près de 168 activités pour 16.000 personnes mobilisées, chiffre que contesteront certainement les organisateurs. Avec cette épreuve démocratique, le Maroc poursuit donc son processus de réformes, qui connaîtra une nouvelle dynamique. Les prochaines étapes seront tout aussi cruciales et avec les conditions de transparence et de sérénité dans lesquelles s'est déroulé ce scrutin, les Marocains ont la garantie de pouvoir s'exprimer librement lors des prochaines consultations électorales.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

قالوا...

إدريس اليزمي: نسبة المشاركة في الاستفتاء منعطف حاسم في تاريخ المغرب

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي إن نسبة المشاركة في الاستفتاء الدستوري، كما أعلن عنها مساء واعتبر اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء مساء أمس .«الجمعة، تشكل «منعطفا حاسما في تاريخ المغرب الجمعة، أن الدستور الجديد يفتح، بذلك، آفاقا واسعة من خلال تعزيز، على الخصوص، دور البرلمان وضمان سلطة قضائية مستقلة وتقوية الديموقراطية التشاركية، عبر كافة المجالس التي نص عليها الدستور الجديد»، معتبرا أن هناك .»«عملا تشريعيا ضخما يتعين القيام به

.«وقال إن «الفاعلين السياسيين مدعوون إلى الاضطلاع بدورهم كاملا، بما أن البرلمان أصبح السلطة التشريعية الوحيدة

ومن أجل مواكبة هذا الورش الكبير للإصلاح، أضاف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيلتزم بالتفكير مجددا .«كلما تمت إثارة قضية الحريات وحقوق الإنسان من طرف مشروع قانون أساسي أو عادي

وقال إنه «من أجل إنجاح مقتضيات الدستور الجديد ، يتعين على كل مكونات المجتمع المغربي توحيد جهودها خاصة من .«خلال نهج حوار منفتح وهادىء

منار السليمي: المشاركة المكثفة تعبر عن الرغبة في بناء ثقة جديدة وبلورة عقد سياسي جديد

.» وصف الأستاذ الجامعي منار السليمي نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور بـ«الجيدة

وأضاف السليمي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن هذه النسبة جاءت تتويجا للنقاش الذي عرفه المغرب منذ الخطاب الملكي السامي ليوم تاسع مارس الماضي، والذي تميز بمشاركة واسعة لكافة النخب السياسية والنقابية والمجتمع .المدني

وأشار السليمي إلى أن نسبة المشاركة تعكس أيضا الدور الذي قامت به الأحزاب السياسية من أجل تعبئة المواطنين والمواطنات وإطلاعهم على مضامين مشروع الدستور، مبرزا أن المشاركة المكثفة في هذا الاستفتاء تعبر عن الرغبة في .بناء ثقة جديدة وبلورة عقد سياسي جديد

ودعا الجامعي المغربي، في هذا السياق، إلى ضرورة القيام بقراءة متأنية لكل مؤشرات المشاركة المكثفة في الاستفتاء، معتبرا أن الدستور الجديد يقطع مع الدساتير السابقة لكونه يستدعي التعامل مع «نخب جديدة وطبقة سياسية مختلفة .«وممارسة سياسية نوعية

مصطفى الخلفي: نسبة المشاركة المرتفعة تعزيز لمسار الإصلاح السياسي بالمغرب

أكد الأستاذ مصطفى الخلفي مدير مركز الدراسات والأبحاث المعاصرة أن المشاركة المرتفعة في الاستفتاء الشعبي حول مشروع الدستور «كانت متوقعة، كما أنها تمثل تقوية لمسار الإصلاح السياسي الذي انخرط فيه المغرب وتؤكد أنه مسار .«إيجابي

وأضاف لخلفي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش لقاء تواصلي نظمته وزارة الاتصال الجمعة بمناسبة الاستفتاء على الدستور الجديد، أن هذه المشاركة تمثل أيضا «رسالة للقوى المقاطعة المدعوة إلى الوقوف وقفة نقدية إزاء .«ما حصل

وأشار الخلفي إلى أنه أمام المغرب استحقاقات كبيرة يتعين إنجاحها بعد محطة الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، من قبيل «مواصلة تعزيز إجراءات الثقة، وفرض احترام مقتضيات الدستور الجديد، وكذا الاستعداد للمحطات الانتخابية المقبلة .«بما يضمن نزاهتها وشفافيتها

.«وقال الباحث الجامعي إنه «من دون القيام بهذه الإجراءات، سنضيع على أنفسنا هذا الإنجاز الذي حققناه الآن

وأبرز الخلفي أن الأحزاب السياسية مدعوة لمواكبة التحول الذي يدشنه الدستور الجديد، وذلك من خلال الحرص على تنزيل مقتضياته، والدفع في اتجاه إرساء المجالس التي تمت دسترها في الوثيقة الجديدة بشكل ديمقراطي ودون تمييز، ثم العمل على استثمار المناخ السياسي الإيجابي من أجل الانطلاق نحو المستقبل

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار الجنوب
يومية المجتمع المدني في الجنوب الشرقي

لقاء وطني لتبادل التجارب حول جبر الضرر الجماعي بورزازات يومي 04 و05 يوليوز 2011

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

الإثنين 4 يوليوز 2011 -15:30

ينظم منتدى بني زولي للتنمية والتواصل بشراكة مع الحركة الشبابية لمنتدى بدائل المغرب لقاء وطني لتبادل التجارب حول جبر الضرر الجماعي. من اجل تطوير التواصل حول منجزات البرنامج لتقاسم التجارب بعرض نقط القوة ونقط الضعف والوقوف على الأفاق المستقبلية.

ويهدف اللقاء الى:
- **تقوية قدرات الجمعيات وأعضاء التنسيقيات.**
- **انجاز وثيقة ترصد التجارب لتسهيل عملية تعميمها**
- **تحديد مقترحات عملية لتطوير البرنامج.**

وسيعقد اللقاء يومي 04 و05 يوليوز 2011 بفندق رياض السلام ابتداء من الساعة التاسعة صباحا بورزازات.

usatoday.com

Morocco's constitution could hold lessons in Arab world

By **Oren Dorell**, USA TODAY

Morocco's overwhelming approval of a new constitution granting new rights to women and minorities was met with scorn by some democracy advocates and hope by foreign policy experts that the reforms could become a model for Arab monarchies facing uprisings.

By Abdeljalil Bounhar, AP

Morocco's King Mohammed VI casts his vote in a polling station in Rabat, Morocco, Friday Jul 1, 2011. The King voted in the referendum on the new constitution.

Morocco said the reforms proposed by King Mohammed VI were approved by 98% of Moroccans who took part in a vote Friday — the first Arab nation to hold an election since the "Arab Spring" protest movement swept the region.

The amended constitution gives more power to the elected parliament and establishes an independent judiciary but the king will still control matters of foreign policy and religion. It comes at a time when other Arab monarchies, such as Bahrain and Oman, have used violent repression as a response t calls for democratic reforms.

David Ottaway, a member of the Woodrow Wilson International Center for Scholars, says the North African nation differs from other Arab monarchies in ways that bode well for political reform in Morocco.

Morocco has had independent political parties and labor unions since the former French colony gained independence in 1956. Moroccans travel back and forth to Europe for work and pleasure, and Moroccans are accustomed to mingling with Europeans in their bazaars.

"It's much more like Europe than the (other) monarchies of the Arab world," says Ottaway, who recently returned from a research trip to the country.

Whether Morocco proves a model for other monarchs dealing with restive populations remains to be seen, he said.

"All the Gulf monarchies only have consultative assemblies, not parliaments with legislative authority," he says.

Arab monarchies are paying attention to what's happening in Morocco, says John Bolton, the U.S. ambassador to the United Nations under former president George W. Bush. Bolton says it is unclear whether the constitutional changes are "cosmetic or something more significant" until they are implemented.

"They're looking at suggestions for how will that work in their situation," Bolton said.

Réseau de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Pro-democracy advocates such as The February 20 movement, named for the date its demonstrations began, opposed the vote because they disliked that the reforms were drafted largely by advisers to the king. On Sunday about 1,000 of their members protested in Casablanca and Rabat.

But many Moroccans were supportive of the measures.

"This will help," says Faycal Aithaadi, 31, a cook who stood Friday with his arm around a security guard at the Moroccan Embassy in Washington after voting in favor of the new constitution. "The king, he gave up a lot of things for his people."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme